

**سبل تفعيل برامج تنمية وتطوير النشاط
الخاص لحل مشكلة البطالة في العراق**

المدرس المساعد دالية عمر نظمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة

مقدمة

صارت اسواق العمل الناشئة في مختلف البلدان تتأثر بانتشار التكنولوجيا التي تعتمد راس المال وارتفاع المحتوى المعرفي في إنتاج السلع والخدمات دافعها نحو استغلال أقل كلفة لوسائل الانتاج وظهور مفهوم النشاط الخاص والعمل لصالح الذات والمشاريع الصغيرة بأعتباره الصيغة الجديدة السائدة في الانتاج . فضلا عن نمو القطاع غير المنظم كمصدر رئيسي للعمل أمام الوافدين الجدد على سوق العمل خاصة في البلدان النامية ومنها العراق . وفي ضوء هذا المفهوم انتقل التركيز من البطالة كمشكلة اجتماعية رئيسة الى اهمية خلق فرص للعمل كمهمة اقتصادية واهمية تهيئة برامج لتحسين ظروف العمل وبرامج لتنمية النشاط الخاص بعد ان بدأت اتجاهات دولية وتحديات محلية تفرض نفسها لتقليص دور القطاع العام بعد ان فشل بما انيط به من مهام . وفي العراق أفرزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الاقتصاد مشكلة البطالة الاشد وقعا على التنمية وابعادها البشرية ، والى تكريس بيئة غير مؤاتمة للاستثمار الخاص والتشجيع على اقامة مشاريع وانشطة لانتاسب وتغيرات السوق تعتمد على آلات ومعدات بسيطة غير المرخص لها وغير مجازة قانونا ، حيث التشتت الجغرافي للمشروعات بشكل عشوائي غير منظم بعيدا عن رقابة وسيطرة الدولة الامر الذي جعل القطاع الخاص غير قادر على استيعاب المزيد من اليد العاملة او خلق فرص مدرة للدخل . ان مجمل هذه الاسباب تعزى اساسا الى عدم تبني استراتيجية لمواجهة تحديات النشاط الخاص والتركيز فقط على الجانب التمويلي ضمن مبادرات الاقراض سبيلا لحل مشكلة البطالة في غياب التنظيمات المسؤولة عن توجيه الاستثمار الخاص .

اهمية الدراسة

في ظل تحديات التنافسية وظهور عدد من المتغيرات الاقتصادية الدولية وخاصة تحرير التجارة وهيمنة قوى السوق والتغير المتسارع في بيئة الأعمال الدولية وانفاذ قوانين منظمة التجارة العالمية الاكثر وقعا واثرا على النشاط الخاص . ينبغي ايجاد وسائل واليات من شأنها دعم النشاط الخاص لما يمثله من اهمية في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ، فبرامج التمويل والاقراض التي اعتمدها الوزارات والاتحادات والمصارف المتخصصة كسبيل لحل مشكلة البطالة بالرغم من مضامينها الاجتماعية وما تحمله من فكرة الامان الاجتماعي ماتزال قاصرة عن ايجاد حل للمشكلة في الجانب الاقتصادي في ظل غياب التنسيق وتوحيد المواقف والجهود بين الجهات المعنية . على وفق ذلك سيتم تناول الموضوع من خلال :

- اولا - تحديات النشاط الخاص في ظل تحرير السوق .
- ثانيا - فاعلية مبادرات القروض لتمويل المشروعات الخاصة .
- ثالثا - سوق العمل في العراق في ظل الانفتاح والمنافسة .
- رابعا - فاعلية برامج تنمية وتطوير النشاط الخاص في الدول العربية .
- خامسا - استراتيجية مقترحة لتفعيل النشاط الخاص لتشغيل العاطلين في العراق .

اولا - تحديات النشاط الخاص في ظل تحرير السوق

لقد نُفذت العديد من البرامج الدولية التي هدفت إلى محاولة تحسين بيئة الأعمال في العراق . وعلى الرغم من تحقق إنجازات بنسب معينة ، فإن تلك الجهود كانت وما زالت مجزأة وتحتاج إلى مواءمة في إطار خطة وطنية شاملة لتطوير القطاع الخاص. فبدءاً من عام 2003 نفذت أعمال عدة في مجال تطوير القطاع الخاص من خلال برامج الإنعاش والتنويع الاقتصادي وبمساعدة من منظمات وطنية ودولية . ونتج عن ذلك إصدار عدد من الدراسات التحليلية ، وإقتراح مسودات قوانين وأنظمة وتجسيد مبادرات للقروض ، الا ان تلك القروض لم تشمل على برامج من شأنها تحسين بيئة الأعمال وإستعادة القدرة التنافسية لمنظمات الاعمال من شأنها حفز عملية الإصلاح عن طريق إدخال منهجيات جديدة وإكتساب معلومات إضافية لتبيان العديد من الثغرات والمحددات التي تؤثر في اداء القطاع الخاص .

يمكن القول أن النشاط الخاص يواجه العديد من العقبات التي تعوق تنميته بما في ذلك (1) .

أ . الافتقار إلى سياسات وإستراتيجيات فعالة لدعم القطاع الخاص.

ب . تقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي الذين صمما لإقتصاد مخطط مركزياً.

ج . عدم انتظام إنفاذ السياسات والقوانين القائمة .

د . عدم كفاية وسائل الحصول على التمويل .

هـ . تضرر البنية التحتية المادية وعدم كفاية إمدادات الطاقة .

و . نقص الموارد البشرية المؤهلة، لاسيما العمالة الماهرة .

ح . تعقد عمليات تسجيل وإغلاق الشركات .

ط . وجود منافسة غير عادلة من جانب القطاع العام .

ي . غياب حوار دائم بين الحكومة والقطاع الخاص .

ك . عدم الإلمام الكافي بديناميكية السوق العالمي والإقليمي .

أسفرت العوامل المذكورة آنفا عن تزايد إغلاق شركات القطاع الخاص . وترتب على ذلك محدودية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وافتقاده إلى القدرة على المساهمة في التنوع الاقتصادي أوخلق فرص العمل . فعلى سبيل الابانة ازدادت نسبة الصناعات أمتوقفة عن العمل الى 90% (2) ويعزى ذلك الى :

❖ انكشاف واغراق السوق بمختلف انواع السلع خاصة الاستهلاكية التي بالامكان تصنيعها محليا .

❖ ضعف عملية التمويل والاقراض وعدم توفر الضمانات اللازمة للائتمان .

❖ تعاني عدد مهم من المشاريع من تقادم الاتها ومكانتها بسبب قدمها في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة في

ظل غياب الدعم المالي اللازم (3) .

- ❖ المنافسة التجارية اللامتكافئة بسبب ارتفاع كلف الانتاج وانخفاض مستويات الجودة والانتاجية وعدم توفر الحماية التجارية اللازمة .
- ❖ انخفاض مستوى كفاءة اصحاب العمل عند مستوى التأسيس والتنفيذ والادارة .
- ❖ تخلي معظم النشاط الخاص عن الانتاج السلعي ليتخصص في مجال الخدمات التجارية .
- ❖ ضعف فاعلية وكفاءة مراكز البحث والتدريب في تاهيل كفاءات اصحاب الاعمال .
- ❖ انعدام الروابط الامامية والخلفية للمشروعات العامة بمختلف القطاعات الاقتصادية وضعف علاقاتها مع النشاط الخاص .

بالإضافة الى ما ذكر في أعلاه هناك معوقات تتعلق بالبنى الارتكازية وتتمثل أساسا بالخدمات العامة مثل الطرق والمواصلات وخدمات النقل والاتصالات والهاتف والكهرباء والماء والطاقة بأنواعها ، والتي لا يوجد هناك اية حلول عملية باتجاه ايجاد حل للمشكلة .

ثانيا - مبادرات الدعم والتمويل للمشروعات الخاصة

يمكن دراسة ذلك من خلال :

(1) السياسات الحكومية .

- أ . حيث تحيز سياسة الدعم الحكومي للقطاع العام بتقديم امتيازات في الجانب التشغيلي والاستثماري . فموازنة الدولة تتحمل مخاطر الاستثمار المالي وعبء تكاليف الرواتب والاجور والنفقات الجارية والتشغيلية فضلا عن سعر صرف تنافسي في حين لا يحصل النشاط الخاص على مثل هذه المزايا .
- ب. تعاني المشاريع الخاصة من مشاكل الحصول على مستلزمات الانتاج والائتمان والتكنولوجيا .
- ج . الوضع غير المتكافئ للمشروعات الخاصة مع وحدات القطاع العام اذ تخضع الثانية لمعاملة تفضيلية في مجال الحصول على الخامات والتشغيل والإحلال والتجديد والتسويق والائتمان .
- د . الخدمات التدريبية . يجد معظم موردي الدورات التدريبية صعوبة في الوصول الى أصحاب المشاريع الخاصة وان برامج الموردين موجهة الى القطاع العام اساسا .
- هـ . ما تزال خدمات التسويق قاصرة عن مساعدة النشاط الخاص في عرض منتجاتها في الأسواق والمعارض المحلية والاقليمية والدولية .

استنادا الى ماتقدم فعلى الرغم من الجهود والمبالغ التي أنفقت بصفة قروض ميسرة طوال المدة الماضية ضمن المصارف النوعية المتخصصة في المجال الصناعي والمبادرة الزراعية ، الا اننا لم نجد ما يشير الى وجود نتائج واضحة في ظل عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة وموحدة لمواجهة مشاكل النشاط الخاص خاصة في المجال التجاري سبيلا للمساهمة في حل مشكلة البطالة واغفال المشاكل التي يواجهها النشاط الخاص ، وكأن المشكلة تتعلق بالجانب التمويلي فقط

(2) مبادرات القروض .

اثبتت تجارب القروض الميسرة والمبادرة الزراعية عدم قدرة اصحاب النشاط الخاص على الجمع بين الخبرة العملية والمهارات الإدارية التي تمكنهم من الحصول على التمويل حيث تعثر القروض وعدم التسديد وعدم وجود نتائج

واضحة يمكن ان تثمر عن وجود معطيات ايجابية في الجانب الاقتصادي . فضلا عن عدم توافر المعلومات اللازمة حول كيفية إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع فضلا عن ان الجهات المعنية وبرامج التمويل والاقراض في العادة لا تطالب أصحاب العمل اعداد دراسات جدوى تفصيلية وفق الاساليب العلمية او انها لاتمتلك الكوادر المتخصصة لتحليل تلك الدراسات فضلا عن قصور مناهج التدريب وعدم عده وسيلة لزيادة الانتاج والانتاجية .

ولا شك أن ذلك القصور يعكس ضعف وعي أصحاب المشروعات لدور التخطيط المستقبلي في نجاح مشروعاتهم في الأجلين المتوسط والبعيد . ولا يقتصر ذلك على حجم الإنتاج وطبيعة المنتج بل أن الوقوف على المركز المالي للمشروع المقام يستوجب أن يتوافر له بيانات محاسبية موثوق فيها ، نظراً لما تمثله من أهمية لدى أصحاب المشروع فيما يتعلق بالالتزامات من قبل الغير وحقوق المشروع وهو ما يعبر عنه (الفرق بين الأصول والخصوم) ثم حجم الأرباح المتوقع خصمها والتي تمثل الفرق بين إجمالي الإيرادات مخصوماً منها التكاليف (4) . من الناحية الثانية نجد ان المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة منها اخذت تعاني من صعوبة الحصول على التمويل اللازم من المصارف بسبب :

- ❖ عدم القدرة على تقديم الضمانات والبيانات المالية التي تشترطها الجهات المقرضة .
 - ❖ الشروط العسيرة التي تفرضها المصارف من ناحية أسعار الفائدة وضمان توفر الملاءة المالية .
 - ❖ اعتماد مدة عامين لاشتغال المشروع ونجاحه شرط للاستفادة من القرض .
 - ❖ قلة البنوك المتخصصة الخاصة بتمويل وأقراض المشاريع الخاصة الممنوحة مقارنة بارتفاع تكاليف إدارة هذه القروض ومتابعتها من خلال المصارف .
 - ❖ اعتماد المصارف الملاءة المالية وليس الاقتصادية لأصحاب العمل .
- مع الإشارة الى ان هناك نتائج لدراسة بينت أن 35% من معوقات استحداث المشروعات الخاصة تتمثل في الانتقاد لفكرة بعث المشروع ، ثم يأتي المعوق المالي 29% . وهذا يؤكد بأن فكرة الابتكار هي المحرك للتنمية وتطوير المشروعات الخاصة واستحداث المشاريع (5) .

ثالثاً - سوق العمل في العراق في ظل الانفتاح والمنافسة

هناك العديد من التحديات التي تواجه أسواق العمل في العراق حيث الانفتاح والمنافسة وسرعة تأثر أسواق العمل بالصدمات الخارجية . فضلا عن التغيرات التكنولوجية السريعة التي تؤدي الى ارتفاع النمو بلا وظائف مما يؤدي الى ارتفاع البطالة .

فالتقدم التكنولوجي يغير طبيعة أساليب العمل بحيث يقلص عدد الوظائف القائمة ويخلق وظائف أكثر اعتمادا على العلم والمعرفة . وبسبب تغيير او تحول المستهلكون لانماط الاستهلاك الى أنماط أكثر تطورا وحدائفة . وبالتالي تخفاض الطلب على الوظائف ذات المهارات التقليدية والعمل التقليدي وارتفاع الطلب على الوظائف الجديدة ذات المهارات العاليه ، أذ ان هذا التحول في سوق العمل المعولم أثر هام على أغلب أسواق العمل ومنها العراق التي تتشكل اساسا من اليد العاملة غير الماهرة والتقليدية .

وعليه اخذت العديد من الدول باجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية صعبة تتمثل بالغاء الضوابط على الاسعار وتحرير التجارة العالمية والتكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي . وتطلب ذلك دمج عنصر العمل في برامج الاصلاح الاقتصادي ذلك ان الاصلاح الاقتصادي عملية تكيف مستمر للظروف الاقتصادية من أجل تهيئة مناخ اقتصادي كلي لتحفيز النشاط الخاص .

1 - المفهوم النظري لسوق العمل

تؤدي أسواق العمل دورا حاسما في تحديد مدى نجاح سياسات اعادة الهيكلة . اذ ينبغي أن تقوم أسواق العمل بثلاث مهام رئيسية (6) :

- التوفيق بين العمال والوظائف بحيث تعكس الأجور العامة القيمة المضافة الحقيقية .
- توزيع العمال على القطاعات المختلفه والتوفيق بين مهارات العمال ومتطلبات العمل
- توفير الحوافز لتخصيص الموارد لتجميع رأس المال البشري والتدريب بشكل خاص

ويتمثل الدور الهام لأسواق العمل في الاستجابة بمرونة للنمط الجديد من الطلب على اليد العاملة وفقا للتغيرات في هيكل الحوافز التي تحددها الاصلاحات في السياسات. ويعني هذا انخفاض الأجور الحقيقية في بعض القطاعات ، الأمر الذي سيدفع اليد العاملة الى الانتقال الى القطاعات الأعلى أجرا.

وهناك ما يوحي بأن عدم مرونة أسواق العمل في الاقتصاد الخاضع للاصلاح هو من الأسباب الرئيسة لارتفاع العاطلين عن العمل خلال الفترة الانتقالية .

وما يحدث الان في العراق هو خروج الايدي العاملة من الأنشطة الرسمية وبما أن العمال لا يستطيعون البقاء دون عمل لفترة طويلة تتجه الايدي العاملة الى التحول أو التنقل الى القطاعات المتمسمة بمرونة الدخول رغم أنها أقل ضمانا ومن هذه القطاعات قطاع الخدمات الهامشية - قطاعات غير رسمية او مايعرف باقتصاد الظل (أذ تستطيع هذه القطاعات أن تستوعب اعدادا غير محددة من العمال ولكنها أقل انتاجا وأقل أجرا (7) .

2 - خصائص سوق العمل في العراق :

ثمة متغيرات أساسية يشهدها الاقتصاد العراقي سيما سوق العمل . حيث صاحب تطور القطاع العام زيادة في استخدام اسلوب تكثيف العمل في الوقت الذي لم يجر فيه تطور مماثل لمصادر اليد العاملة او نوعيتها أو تدريب وإعادة تأهيل العاملين وما في ذلك من اعتماد معايير الكفاءة والنمو من خلال تحسين مستويات الإنتاجية ، طالما أخل بأداء عمل المؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية وتعطيل طاقاتها الإنتاجية أو من تجديد رأسمالها الإنتاجي . الأمر الذي يعني الحاجة الى المزيد من تنفيذ الاصلاحات بشكل عام واصلاح أسواق العمل بشكل خاص فاليد العاملة الماهرة في معظم دول العالم صارت أفضل تعلما وأكثر مهارة وأقدر على التنقل . وأصبح حل مشكلة البطالة يقتضي أن يتماشى مع التغيرات الاقتصادية وفي نوعية العمالة ورفع مستوى الاستثمار في مجال التدريب . وذلك يعني أن العمالة في العراق لابد من أن تأخذ المعالجات طريقها ليس لحل مشكلة البطالة فحسب بل يتعين رفع كفاءة اليد العاملة ومستوى قدراتها الإنتاجية أزاء الضغوط التنافسية الخارجية، علاوة على ان نظم التدريب تخضع بدورها للضغوط لأن التغييرات التكنولوجية تؤثر بسرعة على صلاحيتها للتطبيق وفائدتها . وكلما أنتقل

الطلب على المهارات نحو الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والهيكلية لا بد ان تتكيف نظم التدريب في الاسلوب والمحتوى لتخلف عمالة قادرة على العمل . وكانت نظم تكوين المهارات الناجمة تقوم في الماضي على مؤسسات ثابتة في سوق العمل وعلى توقعات المسار المهني الذي كان من الممكن التنبؤ به الى حد ما .

اما العولمة والتغيرات التكنولوجية ودورات الانتاج القصيرة والأشكال الجديدة في تنظيم العمل فقد أدت جميعها الى تغيير البيئة التي تتخذ فيها قرارات التدريب . ويتعين على نظم التدريب أن تتجاوب مع التغيرات التكنولوجية بسرعة ومرونة . وكذلك يجب ان تكون منظمات العمال قادرة على التنافس للاحتفاظ بحقها من السوق . وقد يؤدي التركيز على رفع مرونة العمالة وظهور اشكال من العمالة الى تخفيض نسبة الذين يحصلون على التدريب تخفيضاً كبيراً . والتغيرات التكنولوجية السريعة هي التي تحدد المهارات المطلوبة في الاقتصاد العالمي . فالسوق يتطلب الان مزيد من المعرفة والدراية في التعليم والتدريب والأرشاد وتطوير مستمر للمهارات وفي ظل الاقتصاد العالمي المتكامل لا بد من التعليم وتخريج المهارات من اجل اكتساب القدرة التنافسية والاحتفاظ بها . كما ان تحسين كفاءة سوق العمالة عن طريق التقليل من المعوقات امام تطوير المهارات يزيد من قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل (8).

اما الدول التي تتباطأ في التكيف مع المنافسة العالمية فسوف تزداد تأخرها حتى تفقد قدرتها التنافسية على المدى الطويل . إذ أصبح خلق الوظائف معتمداً الى حد بعيد على تنقل رأس المال والتكنولوجيا بحثاً عن أسواق العمل التي تتميز بالكفاءة والمنافسة في شتى أنحاء العالم .

ولم يعد مفهوم العمالة الكاملة قابلاً للتطبيق وبدأت فكرة الامان الوظيفي تتلاشى هي الأخرى من لغة اقتصاديات العمل . وصارت سوق العمل الناشئ في العراق يتأثر بالامور التالية :

- أ- أنتشار التكنولوجيا التي تقتصد في اليد العاملة مما أدى الى انخفاض الطلب على اليد العاملة التقليدية .
 - ب- ارتفاع المحتوى المعرفي في أنتاج السلع والخدمات دافعها نحو استغلال أقل كلفة لوسائل الانتاج .
 - ج- ظهور مفهوم العمل لصالح الذات والمشاريع الصغيرة بأعتباره الصيغة الجديدة السائدة في الانتاج .
 - د- نمو القطاع غير الرسمي كمصدر رئيسي للعمل أمام الوافدين الجدد على سوق العمل خاصة في المناطق الحضرية التي يستوعب فيها هذا القطاع 60% من هؤلاء العاملين .
 - و- أزداد متطلبات الوظائف الحديثة من المهارات المتخصصة مما يعني انخفاض فرص الباحثين عن عمل من المفقرين الى التدريب الفني بما فيهم خريجو المدارس .
- وتؤثر هذه القوى تأثيراً متزايداً وبخاصة على العراق الذي يتمتع بحماية دولة الرعاية وتؤدي الى انخفاض فرص العمل .

وبناءً على ما تقدم أن الإصلاح الاقتصادي ينطوي على تحويل هيكل اقتصادي غير متطور أو غير قابل للاستمرار الى هيكل قابل للاستمرار في المستقبل وبالتالي سيكون طلب المهارات بعد التكيف مختلفاً إذ يتوجب خلق مهارات جديدة استعداداً للتحويل المتوقع في قطاع الإنتاج ، وما لم يتوفر التدريب اللازم قبل التحول الاقتصادي لن يتمكن سوق العمل من تلبية احتياجات نظم الانتاج الجيدة وفي هذه الحالة سينتج قطاع الانتاج الى الاستعاضة عن العامل الآسائي برأس المال من خلال اعتماد مزيد من التكنولوجيا القائمة على كثافة رأس المال

وسيعاني سوق العمل من ارتفاع معدلات البطالة وبصورة أشد خاصة في ظل ارتفاع نسبة القوى العاملة غير الماهرة في معظم مؤسسات القطاع العام إذا ما اريد تحويلها .

وفي العراق تنطوي إعادة الهيكلة ليس على تناول الاختلالات الخارجية للاقتصاد بل ينبغي تناول كذلك تزايد البطالة والبطالة المقنعة والأحتكاكية وقلة راس المال البشري والمهارات البشرية وتزايد الفقر وتدني معدلات الانتاجية الى جانب ارتفاع التكاليف بوجه عام . فضلا عن ضعف البنية المؤسسية لذلك التكيف معالجة القضايا الاجتماعية الأساسية المتعلقة بأعداد العمالة وتجهيزها لمواجهة التغييرات الهيكلية كما يجب الاهتمام بالفئات المحرومة كالفقراء والعاطلين والعمال غير المهرة المعرضين للتضرر من جراء نقل الملكية الى القطاع الخاص . كما يجب التركيز على زيادة الانتاجية بدلا من كبح الطلب وعلى أن يكون الهدف الرئيسي هو تحقيق النمو القائم على حشد الموارد البشرية وقدراتها على تحسين أمكانية انتفاعها من الاصول الأنتاجية الكبيرة .

إن ابرز الخصائص المميزة لسوق العمل العراقية ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة في ظل تباطؤ نمو الطلب على العمل الناجم عن عدة عوامل منها ضعف معدلات الاستثمار وبالتالي ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وتواضع مستويات الإنتاج وكفاءة الإدارة مما يترتب عليه استفحال مشكلة البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين ، فقد طالت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة حتى خريجي الجامعات والمعاهد العليا بشكل متزايد وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب ظاهرة الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن ودخول المرأة إلى سوق العمل فضلا عن عدم توافر البيانات الكافية والدقيقة حول هذه الظاهرة مما يجعل من الصعب تحديد حجمها والوقوف على نتائج الجهود المبذولة لمعالجتها⁽⁹⁾ .

اما القطاع غير المنظم أو الرسمي فيشغل شريحة هامة من سكان العراق إذ يستوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة التي يغلب انها غير ماهرة وقد نما هذا القطاع كثيراً خلال العقدين الماضيين وهو يشغل اكثر من 30% من القوى العاملة في العراق ولكن نظراً الى تدني إنتاجية هذه القوى يدفع القطاع غير النظامي اجور حقيقية ادنى من أجور القطاع النظامي وتبقى مساهمته ضئيلة في التخفيف من حدة الفقر حيث انخفاض إنتاجية العمل .

إذ برز وعلى نطاق واسع قطاع غير منظم يضم أعداد مهمة من الباعة المتجولين و أصحاب الأكتشاك وخاصة من الحاصلين على الشهادات بسبب سوء توزيع قوة العمل والذي نجم عنه انخفاض إنتاجية العمل حيث ضعف قدراته وخبراته ومستوى تعليمه . فضلا عن ان التقدم العلمي والتكنولوجي لا بد وان يترك آثارا جانبية على المجتمع ونشوء البطالة في ظل قصور مستويات التعليم .

وعند الشباب المتعلمين اتجاه الى رفض الوظائف المتدنية الأجور وغير المستلزمة لمهارات لأنهم يتصورونها في مكانة دون المكانة الاجتماعية المرتبطة بتحصيلهم العلمي.

اما التعليم المهني فلا تستجيب نواتج الأنظمة التعليمية على النحو المناسب لطلب سوق العمل لان النظام التعليمي القائم لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يطلبها أرباب العمل (الخاص والحكومي) إذ يتزايد للأيدي العاملة ذات المهارات العالية والفنية وهذا يخفف الطلب على المتخرجين الشباب فيؤدي الى ارتفاع معدل البطالة ويثبط عزيمة الشباب المتعلمين ويزيد انخفاض نوعية التعليم والتدريب غير الملائم من صعوبة حصول الوافدين الجدد على العمل المنتج . ونتيجة لذلك يسجل فائض في المعروض من المتعلمين الباحثين عن عمل المفترقين الى

الخبرة وفائض في الطلب على العمال ذوي الخبرة العالية ويمثل هذا الاتجاه تحدياً هيكلياً خطيراً للحكومة والقطاع الخاص مما يتطلب المبادرة الى الالتزام بتحسين التدريب الفني والمهني فالحاجة قائمة إلى تكثيف العمل من أجل تحسين نوعية التعليم وتزويد الطلاب بالمزيد من المهارات والمؤهلات الفنية ولاسيما مهارة تكنولوجيا المعلومات⁽¹⁰⁾ . ومن أهم أسباب الضعف في أداء سوق العمل شدة الاعتماد على القطاع العام في توليد فرص العمل إضافة إلى عوامل تشتمل الحروب وحالة الحصار الاقتصادي وهجرة اليد العاملة حيث استيعاب أيدي عاملة غير ماهرة لكن أجوره المتدنية لم تساهم كثيراً في التخفيف من حدة الفقر فتضافر تدني الأجور الحقيقية مع ضيق فرص العمل أدى إلى توسيع الفقر وتعميقه علاوة على ذلك أدى النمو المعتمد على الموارد الطبيعية إلى ربط التنمية على نطاق واسع بتقلبات أسعار النفط وإيراداته والى شل الجهود التي تبذل من أجل التنويع الاقتصادي وعلى أساس ذلك نجم عن محدودية التنويع تقليل فرص العمل وخاصة أمام الشباب حديثي التخرج .

أما في جانب الطلب فمن أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة هو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية وضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها فضلا عن توقف العديد من المشاريع الصناعية والخدمية العامة والخاصة في ظل سياسة الاغراق السلمي عمل على تسريح عدد من العاملين وبحثهم عن فرص عمل جديدة كذلك ضعف حجم الاستثمارات وبخاصة تلك التي تتبع أسلوب الإنتاج المكثف للعمل او ذات الحجم الكبير .

رابعا- فاعلية برامج تنمية وتطوير النشاط الخاص في الدول العربية

أن عدم التطابق بين العرض والطلب في سوق العمل العراقية يعزى أساسا الى قلة المعلومات المتوافرة عن العمل والشواغر والأحتياجات التدريبية ، إذ توجد في سائر أنحاء العالم مكاتب متخصصة تساعد العاطلين في اختيار وظائف تناسبهم يستطيعون فيها الاستفادة من مهاراتها على أحسن وجه ، وأن يحصلوا أيضا على أعانات بطالة تغطي نفقاتها مثل هذه الخدمات يتطلب وجود نظام المعلومات المتعلقة بسوق العمل يتضمن قائمة بجميع أنواع الوظائف المتوافرة في السوق المحلية ويتم استكمالها بانتظام بحيث يشمل الشواغر والوظائف المتوقع توافرها في المستقبل القريب . وهذه الإجراءات مهمة جدا خلال فترة الإصلاح (حيث تمر أسواق العمل بفترة تحول تخفي خلالها وظائف وتظهر وظائف) .

وتحتاج عملية التنسيق بين العرض والطلب الى منهج علمي لتكيف سوق العمل مع الإصلاح وبالحقيقة يقصد بالتكيف لسوق العمل هو أستجابة سوق العمل (بمرونة او قد يتسم بعدم المرونة) للأنماط الجديدة من الطلب على اليد العاملة التي تنشأ نتيجة التغييرات في الاقتصاد المترتبة على إعادة الهيكلة . وقد يعني هذا انخفاض الاجور الحقيقية في بعض القطاعات مما سيدفع الى انتقال القوى العاملة الى القطاعات الاكثر أجرا وانسياب القوى العاملة من القطاعات الأقل تنافسا .

ويجب أن تشمل الخطوات التالية :

- 1- جمع البيانات عن الباحثين عن عمل والنمو المتوقع لهذه الفئة .
- 2- جمع البيانات عن الطلب المتوقع على العمالة حسب التخصص .
- 3- إنشاء مراكز توظيف متخصصة لتوجيه الخريجين الى الوظائف التي تناسبهم في القطاع الخاص .

4-مراقبة العمالة (بحيث لا يسمح بتشغيلهم إلا اذا تعذر الحصول على العمالة المحلية في تلبية الطلب إذ تعد فكرة الأمان الوظيفي تراود العاملين فضلاً عن أن المعلومات المتعلقة بسوق العمل ما تزال غير كافية وذلك ما يسفر عن استمرار التدريب والتعليم على مهارات ومهن لم تعد هناك حاجة اليها بينما تهمل المهارات التي تحتاجها البلاد حاجة ماسة والتي تسهل أندماج هذه البلدان في الأسواق العالمية (11) .

وفي ضوء ما تقدم يحتاج العراق الى دراسة مفصلة عن قوة العمل فالبيانات المتعلقة بالبطالة قليلة والمتاح منها يعود الى ثلاث سنوات أو أكثر وليست لها فائدة تذكر إلا في الإشارة الى حجم المشكلة . إذ يتبين من تجربة دول جنوب شرق آسيا أن البلدان التي لديها نظم معلومات بشأن سوق العمل تمكنت من معالجة مشاكل العمالة بقدر أكبر من الفعالية لأنه مقرري السياسة أستطاعوا من وضع وتنفيذ سياسات عملية وفعالة .

كما تتخذ غالبية الدول ومنها العربية وبشكل متزايد سياسات سوق العمل النشطة لتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة المتزايدة وخاصة في أوساط الشباب . و تهدف هذه السياسات إلى التأثير مباشرة في حجم الطلب أو العرض من العمالة إذ تؤدي أسواق العمل دورا حاسما في نجاح سياسات اعادة الهيكلة ويتمثل الدور الهام لأسواق العمل في الاستجابة بمرونة للنمط الجديد من الطلب على اليد العاملة وفقا للتغيرات في هيكل الحوافز التي تحددها الاصلاحات في السياسات أو رفع كفاءة التنسيق في سوق العمل وتفعيله .

و يمكن ان نصنف الآليات الداعمة لتشغيل العاطلين عن العمل في ثلاثة أجزاء هي :

❖ الآليات الداعمة للعرض والطلب من العمل

❖ المداخلات الهادفة إلى التنسيق بين جانبي العرض والطلب

❖ زيادة كفاءة التشغيل في سوق العمل .

حيث تهدف مداخلات جانب العرض إلى زيادة عرض العمل كمّاً ونوعاً، وتتضمن بشكل رئيسي برامج التدريب و التعليم المعزز. أما مداخلات جانب الطلب فتهدف إلى تحفيز الطلب على العمالة، وتسهيل توليد الوظائف، وتتضمن دعم الأجور والوظائف ، والأشغال العامة ، والتشغيل لحساب العامل، و تأسيس المشاريع الصغيرة ، وتتطوي برامج التنسيق بين العرض والطلب على عدة مؤسسات وآليات، مثل مكاتب التوظيف والمساعدة في البحث عن عمل، وذلك من خلال زيادة تدفق المعلومات العائدة لكل من الطرفين وبالتالي تقليص الفترة الزمنية اللازمة للبحث والحصول على فرص عمل مناسبة وتقليل كلفة ذلك . كما تساهم تلك الآليات في مراقبة سير سوق العمل وتحسين أدائه (12) .

1. استعراض موجز لبرامج التشغيل لتطوير جانب العرض من العمل

تهدف هذه البرامج إلى تطوير مهارات القوى العاملة وقدراتها، وتسهيل انتقال الشباب من المدرسة إلى سوق العمل، وإعادة إدماج الموظفين والعمال المسرحين . ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه البرامج حديثة العهد ونفذت خلال العقدين الماضيين :

ففي مجال التعليم التقني والتدريب المهني أصبحت أهمية تطويره تلقى قبولاً عاماً ليس كحل لمشاكل الطلبة المتسربين من المدارس فحسب بل كوسيلة قادرة على تحسين فرص التشغيل ودعم الاقتصادات بالقوى العاملة

الماهرة والمؤهلة . ولقد جرت عدة تجارب لتطوير أنظمة التعليم التقني والتدريب المهني وتحسين فرص تشغيل الطلبة والمتدربين.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمد عدد من الدول العربية برامج جديدة مثل (النظام المزدوج) وهي برامج تجمع ما بين التدريب والتمهّن ((التلمذة الصناعية)) والبرامج المشتركة بين القطاعين الخاص والعام؛ وتدريب الطلبة على ممارسة العمل ومساعدتهم في تكوين نماذج شركات فرضية . بيد أن معظم التعليم التقني في العديد من الدول العربية يجري على مستوى التعليم الثانوي . ويعتبر القطاع العام في الدول العربية المزود الرئيسي لجميع أنواع ومستويات التعليم التقني والتدريب المهني، باستثناء لبنان حيث تقع هذه المسؤولية على القطاع الخاص (13) .

وفي مجال مهارات المبادرة الفردية في الأعمال، شهد عقد التسعينات اهتماما كبيرا من القطاعين العام والخاص بتنمية مهارات إدارة المشروعات الصغيرة وزيادة عدد المبادرات بابتكارات في مجال الأعمال والراغبين في تنفيذها . ويعزى هذا الاهتمام إلى إدراك الدول لأهمية دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في توليد الوظائف ومعالجة قضايا 20 سنة أو من لهم تعليم - البطالة وزيادة النمو الاقتصادي . ويستهدف معظم هذه البرامج الطلبة من الفئة العمرية 14 يتراوح ما بين 6 إلى 8 سنوات . وعادة ما يكون المتدربون من طلبة المدارس الفنية، أو لهم أعمال خاصة أو عاطلون عن العمل . ومما يميز هذا النوع من التدريب أو التعليم عن غيره هو تركيزه على تحفيز الشباب على المبادرة واستغلال الفرص الاستثمارية لكي يتمكنوا من العمل لحسابهم الخاص أو العمل في مشروعات استثمارية متناهية الصغر وتعتبر مبادرة "إنجاز" إحدى المبادرات الأكثر أهمية في إطار تطوير مهارات المبادرة الفردية في مجال الأعمال، وهي مبادرة شبابية أطلقتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العديد من الدول العربية، مثل الأردن والكويت ومصر والبحرين ولبنان وعمان وفلسطين وقطر .

وتهدف هذه المبادرة إلى تنمية ثقافة المبادرة الفردية ودعم السلوك الإداري، والتفكير الإيجابي والإبداعي، ومهارات إيجاد الحلول والتواصل بين الشباب، وتشجيع الشباب على الاستثمار في مجال الأعمال. وتسعى المبادرة في النهاية إلى المساهمة في إعداد جيل من القوة العاملة المؤهلة والمبدعة القادرة على سد الاحتياجات المتنامية للقطاع الخاص من العمالة المؤهلة . وعلى الرغم من مواردها المحدودة نسبةً إلى المجتمع الذي تتوجه إليه، فقد كانت مبادرة "إنجاز" رائدة في دعم استخدام المدارس للمناهج التي تسلط الضوء على أهمية المبادرة الفردية، وإكساب الطلبة خبرات عملية في كيفية تأسيس الشركات الخاصة، ووضع خطط مشروعات الأعمال وتنفيذها فعليا باستخدام ميزانيات وشركاء حقيقيين من القطاع الخاص.

كما فعلت الأردن حيث تم طرح عدة مبادرات هادفة إلى تغيير سلوك الأفراد ومواقفهم تجاه العمل، و تنمية روح المبادرة الفردية والاستثمار ومهارات إدارة الأعمال خاصة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والناشئة، مثل برنامج "أنشئ" وهو برنامج تطوير القدرات التابع (Empretec) " مشروعك/طور مشروعك " التابع لمنظمة العمل الدولية، و "إميرتك لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه البرامج (كمشاريع "إرادة" وحاضنات الأعمال) تساعد في توفير فرص التشغيل، إضافة إلى مساهمتها في تقديم التدريب وتنمية القدرات الإدارية والاستثمارية.

ومن الآليات المميزة في الكويت مركز لوزان للإنجازات الشبابية والمعروف بـ لويك (LOYAC) ويهدف إلى منح الشباب 16 و 23 عاماً ، فرصاً لتطوير مهاراتهم المهنية والشخصية ليصبحوا رجال أعمال من خلال برامج تدريبية صيفية موجهة بصفة خاصة نحو طلبة المرحلة الثانوية ليعملوا في مؤسسات محلية ودولية لاكتساب مهارات عملية . وتجدر الإشارة إلى أن مشروع "انيرجي (ENERGY) من أكثر البرامج نجاحاً في إطار تشجيع المواطنين في الكويت على إنشاء شركات يشابه في طبيعته وأهدافه برنامج "لويك". وهناك العديد من المنظمات الكويتية النشطة في مجال تنمية روح المبادرة بين الشباب أهمها :-

الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة التي تؤمّن بالإضافة لدعمها للشباب المستثمرين في مشاريع صغيرة ، مواد وأنشطة تدريبية لطلبة التعليم العالي . وفي إطار برنامج إعادة هيكلة القطاع الحكومي والقوى العاملة في الكويت، جرى إعداد برامج تدريبية أخرى من شأنها أن تمكن طالبي العمل من إنشاء شركاتهم الصغيرة الخاصة وتطويرها. وقد تم تنسيق العديد من هذه البرامج مع شركاء محليين ودوليين وسواهم من المنظمات التي نجحت في تنمية الشركات الصغيرة. وبالإضافة إلى ما سبق، تعددت المؤسسات الكويتية التي تضطلع بدور فاعل في تطوير روح المبادرة الفردية، نذكر منه : الهيئة الكويتية للاستثمار، وجامعة الكويت، وغرفة التجارة والصناعة في الكويت، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وبخصوص الحوافز ودعم التدريب، تشكل الأعباء الضريبية الهم الأكبر للشركات متوسطة وصغيرة الحجم في كفافها للإبقاء على تنافسيته . لذلك، اعتمدت بعض الدول العربية أنظمة إعفاء الشركات من الضرائب، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في برامج التدريب داخل منظمات الأعمال وفي البرامج المحفزة للتشغيل . فقد طبقت البحرين، على سبيل المثال، "برامج ضريبية للمشاركة في التدريب من أجل تعزيز تمويل التدريب وتقوم تونس بفرض ضريبة على الشراء تتناسب مع قيمة الرواتب الموزعة، وتساهم هذه الضرائب في تمويل جزء من التدريب الذي تقوم به الشركات نفسها، بينما يمول الجزء المتبقي عمليات التدريب التي تقوم بها بعض المؤسسات العامة للتدريب. كما تقوم الدولة، ضمن صندوق الإدماج والتأهيل المهني الذي أسس في عام 1990 ، بتقديم دعم لصالح الشركات التي تنفذ برامج تدريب. وفيما يتعلق بنظام التدريب غير النظامي ، على سبيل المثال نظام التلمذة الصناعية والتعلم التقليدي في الورشة، هو نظام قديم استخدم في أوروبا وانتشر حول العالم وموجود في كل الدول العربية . في هذا النظام غالباً ما يتولى عملية التدريب صاحب العمل نفسه باعتباره معلم حرفي، ويعلم الصبيان أصول الحرفة مقابل أجر زهيد . ويتطلع المتدربون عمر 14-12 إلى اكتساب مهارات تؤهلهم ليكونوا صناع معلمين أنفسهم بنهاية مدة التدريب التي قد تصل إلى 7 سنوات، ويصوب معظمهم إلى امتلاك محلاتهم الخاصة بهم . ويستخدم نظام التلمذة الصناعية في جميع الدول العربية في مهن عديدة منها النجارة والحدادة وغيرها. إلا أن معظم هذه الأنشطة التدريبية التقليدية قد تطورت إلى نظم رسمية وتحولت إلى ما يعرف حالياً بالتعليم الفني والتدريب التقني (14) .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول ذات الدخل المنخفض لا زالت تلجأ، في ضوء محدودية موارده اوعدم قدرتها على توفير تدريب فني نظامي ، إلى نماذج من التدريب غير النظامي سعياً وراء تحسين فرص تشغيل الشباب ذوي المهارات المحدودة . على سبيل المثال، أنشئ في الصومال مشروع "حافز التعليم الصومالي للفتيات والفتيان " المدعوم من أمانة التعليم الأفريقي ويستخدم هذا المشروع نظام "إيصالات الضمان " لتشجيع الشباب الفقراء غير

المتعلمين على تعلم القراءة والكتابة وتنمية مهارات أساسية كالنجارة والتمريض وغيره. ويعتمد على تشكيلة من نظم التعليم والتدريب غير النظامي لمنح المتسربين من نظام التعليم فرصة ثانية لتعلم حرف تساعد على الحصول على عمل أو على الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والمهني النظامي. برامج التشغيل لتطوير جانب الطلب على العمل .

حيث تهدف العديد من هذه البرامج المطبقة في معظم الدول العربية إلى زيادة الطلب على التشغيل وتوليد الوظائف، بما تنطوي عليه من برامج تشجيع تشغيل العاملين لحسابهم والعاملين في الأعمال الحرة، ودعم مبادرات الأعمال، وبرامج الاقتراض الميسر للمنشآت الصغيرة ، والدعم والإعانات المالية للأجور، وبرامج التوظيف والأشغال العامة . والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

• برامج تشجيع إنشاء الشركات الصغيرة وتشغيل العاملين لحسابهم : إذ يشكل العمل للحساب الخاص وممارسة العمل الحر في أغلب الأحيان ، الملجأ الأخير لكسب لقمة العيش بالنسبة للعديد من الشباب العاطل عن العمل . هؤلاء الباحثون عن عمل غالباً ما يقبلون وظائف يمكن وصفها بأنها "وظائف البقاء ، وتتطلب ساعات طويلة من العمل مقابل دخل أو أجر متواضع . كما أن شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل الذين يشرون في تأسيس شركاتهم الصغيرة، يدخلون عالم الأعمال على مضض، وذلك نظراً لانعدام مصادر الدخل البديلة ، ويشار إليهم أحياناً بـ ((أصحاب الشركات الصغيرة المكروهين)) .

ولتوفير بيئة الأعمال المناسبة لهذه الفئة، فإنه يتعين القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها ما اعتمده معظم الدول العربية من تطوير وتعديل للقوانين ، وتبسيط الإجراءات ، وذلك من أجل تخفيف العبء والتكاليف المتعلقة بتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة والحصول على التراخيص التجارية، وتوفير الاستثمار اللازم لبدء هذه الأعمال، وكذلك إعفاء الممتلكات الرأسمالية من الرسوم والضرائب، وتشجيع المؤسسات الكبيرة على دعم المشاريع الصغيرة من خلال التعاقد معها من الباطن (15) .

2. تجارب تتعلق بتشجيع المواطنين على التشغيل لحسابهم وإنشاء الشركات الصغيرة .

1. الإمارات : عمدت "مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب ، وهي مبادرة أسستها هيئة دبي للاستثمار والتطوير، إلى دعم نمو الشركات الوطنية والمبادرات الفردية في مجال الأعمال وتسهيل إقامتها في دبي، وذلك من خلال توفير الدعم الفني والمالي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم التي يديرها مواطنون إماراتيون .

2. الكويت : لدعم التعليم وتنمية المهارات في المناطق أسسته هيئة التنمية والاستثمار في دبي وهي الهيئة الحكومية الأساسية الداعمة للاستثمارات أسست الهيئة العامة للاستثمار في عام 1997 الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة من أجل تسهيل التعاون ما بين أصحاب المشاريع من الشباب والأطراف الرسمية، مثل وزارة التجارة والصناعة والمؤسسات التربوية . وقد تأسست الشركة بغرض منح ملكية وإدارة وحقوق تطوير الشركات الصغيرة المولدة للوظائف في القطاعين التجاري والصناعي للمواطنين الكويتيين وخاصة الشباب منهم . وتقدم الشركة خدماتها لجميع المواطنين من سن 21 إلى 42 عاماً، إلا أنها تعطي أهمية خاصة لخريجي المعاهد الفنية والتقنية.

3. عُمان : يركّز البرنامج الحكومي لتشغيل العاملين لحسابهم سند جهوده على تعزيز الفرص المتاحة للمواطنين العمانيين لإنشاء الشركات الخاصة بهم . فالمراكز التابعة ل سند توفر للمشاريع الصغيرة ما تحتاجه من تمويل وتوجيه وخدمات استشارية وتدريب ودعم وإشراف إداري وتقني . ومن المجالات التي نجح فيها هذا المشروع صناعة الأغذية والملابس الجاهزة ومحلات بيع الالكترونيات . ويعمل برنامج "انطلاقة" في عمان لتحقيق أهداف مشابهة ، وهي مبادرة من جانب شركة "شل" للنفط بالتعاون مع صندوق تنمية مشاريع الشباب والبنك العماني للتنمية، لتشجيع الشركات صغيرة الحجم .

وتبنت مؤخراً الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مشروعاً لإنشاء مركز إقليمي لتنمية المشروعات الصغيرة في دول المجلس، وذلك لمواجهة ظاهرة البطالة في هذه الدول.

ب : النفاذ إلى القروض : إذ تعتبر التعاونيات والمدخرات الجماعية والقروض الصغيرة من الأدوات الفعالة في مكافحة البطالة والفقير وتعزيز التنمية الاقتصادية الريفية . وامتد مؤخراً استخدام هذه الأدوات لتحسين الظروف المعيشية لفقراء المدن. وقد اكتسبت هذه الآليات رواجاً، منذ ثمانينات القرن الماضي، بين المنظمات المدنية والحكومية والدولية العاملة في مجال تنمية المناطق الفقيرة . وتعتبر البرامج التي تسهل الحصول على القروض غاية في الأهمية لرجال الأعمال، خصوصاً لأصحاب المشاريع من الشباب الذين لا يملكون المدخرات الكافية والذين ليس لديهم مصادر اجتماعية تدعمهم مالياً لإطلاق مشاريعهم إلا أن معظم هؤلاء الشباب تنقصهم الخبرة في مجال الأعمال ويعتبر تمويلهم مخاطرة بالنسبة للمقرضين .

1: تونس : تأسس كل من "الصندوق الوطني للتشغيل والبنك التونسي للتضامن في العامين 1993 و 1997 على التوالي ، بهدف تسهيل إنشاء شركات صغيرة خاصة في أوساط العاطلين عن العمل . وفي مارس 2005، تأسس "بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ، والذي يقوم أيضاً بتوفير المعلومات وتنظيم الندوات والدورات التدريبية لصغار رجال الأعمال الواعدين ومعظمهم من خريجي الجامعات . ويبلغ عدد الجمعيات المرخصة لمنح القروض الصغيرة في تونس حوالي 227 جمعية، وأبرز القطاعات المنتفعة بهذا النوع من التمويل هو القطاع الزراعي بنسبة 41 في المائة، ثم قطاع التجارة بنسبة 23 في المائة، وقطاع الحرف والمهن الصناعية الصغرى بنسبة 15 في المائة .

2: البنك الصناعي في الكويت الذي يوفر القروض لإنشاء شركات حرفية صغيرة، والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن الذي حقق إنجازاً مهماً في مجال توليد فرص عمل جديدة ورفع مستوى الخدمات الأساسية من خلال تنفيذ مشاريع تنمية المجتمع وتوفير القروض الصغيرة .

3: برنامج "أمير" في الأردن الذي نجح في تأسيس عدة مؤسسات للقروض الصغيرة من بينها مؤسسة تدعم مبادرات النساء .

4 : مشروع "المايكروستارت" بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة في مصر والمغرب واليمن والبحرين، والذي يقدم معونات لدعم مؤسسات القروض الصغيرة والذي حقق نتائج إيجابية في استحداث مشاريع جديدة للشباب وتوفير فرص عمل . كما توجد برامج لضمان القروض مثل برنامج "كفالات" في لبنان و برنامج "إجادة"

بالتعاون مع "المؤسسة الأردنية لضمان القروض" في الأردن، بالإضافة إلى صناديق رساميل المخاطرة، وغيرها.

ج : برامج الأشغال العامة : تعتبر هذه البرامج وسيلة هامة لتنمية الدخل وتوفير فرص العمل للشرائح الفقيرة من المجتمع، إلا أن هذه البرامج لا تساهم في توفير فرص تشغيل دائمة للمشاريين فيها، بل هي عبارة عن حل مؤقت للبطالة إلى حين حصول المشاريين على وظائف دائمة . ومن المرجح أن 10 في المائة فقط من المشاركين في برامج الأشغال العامة ينجحون في الحصول على وظائف مناسبة عند انتهاء عملهم في هذه البرامج . ومن بين برامج الأشغال العامة البارزة في الدول العربية برنامج الدعم الوطني في المغرب وعمره أكثر من 30 عاما، ويهدف بشكل أساسي إلى توفير فرص العمل من خلال مشاريع تركز على كثافة اليد العاملة في المناطق الريفية (16) .

خامسا : استراتيجية مقترحة لتفعيل النشاط الخاص لتشغيل العاطلين في العراق .

تتمثل الأهداف التنموية الشاملة لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص في تقوية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد الوطني وإعادة تنشيطه عن طريق توفير خارطة طريق للحكومة لقيادة عملية تطوير القطاع الخاص الذي يمكن ان يسهم في النمو الاقتصادي وتحسين بيئة ممارسة الأعمال في العراق، والتصدي للإحتياجات ذات الأولوية في تطوير القطاع الخاص والتي ينبغي التوافق عليها بين المعنيين في الحكومة وممثلين عن القطاع الخاص . ويجاد منبر دائم للحوار بين الحكومة والقطاع الخاص، لتشارك الأفكار والمعلومات اللازمة لتوليف سياسات وبرامج تطوير القطاع الخاص التي تضعها الحكومة ، وإبقائها على المسار الصحيح لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، لزيادة عدد فرص العمل المتاحة للعاطلين من القوى العاملة .بناء على ذلك ينبغي ان تنطلق إستراتيجية تطوير القطاع الخاص من رؤيا مفادها :

أ . إعادة تموضع العراق بين الاقتصادات الرائدة في المنطقة.

ب . تحقيق تكامل أفضل لإقتصاد العراق مع الإقتصادات الإقليمية والعالمية.

ج . المساهمة في تحسين تصنيفات العراق في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال .

اذ يشكل حل مشكلة البطالة والفقر ابرز التحديات التنموية خاصة وأن البطالة تتركز بين خريجي الشباب إن حل المشكلة يكمن بشكل رئيسي في تحفيز النمو والاستثمار واتخاذ الإجراءات والقيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستدام سواء اكان ذلك على مستوى السياسات السكانية اوعلى مستوى منظومة التعليم لتتماشى مع اعادة هيكلة سوق العمل ومتطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في الاقتصاد . لكن هذه الحلول بعيدة المدى وبطيئة الآثار ويتطلب إيجاد انتهاج سياسات مكمله في المدى القصير سيما السياسات التي تستهدف التدخل المباشر في سوق العمل، والتي تعتمد على تنفيذ برامج التشغيل لتعزيز فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة .

يذكر ان الحكومة قد اعلنت عن استراتيجية لتطوير القطاع الخاص تتضمن ثلاث مراحل (17) :-

أ . المرحلة الأولى 2017 - 2014 : تقودها الحكومة

ب . المرحلة الثانية 2022 - 2018 : تقودها الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص

ج . المرحلة الثالثة 2030 - 2023 : يقودها القطاع الخاص

المرحلة الأولى 2017 - 2014

ستقوم الحكومة بتنفيذ أنشطة المرحلة الأولى في شراكة تامة مع القطاع الخاص، والحكومات المحلية والمعنيين الآخرين . وستركز هذه المرحلة على تنفيذ أنشطة ذات أولوية لتحقيق نجاحات سريعة في تطوير القطاع الخاص، لاسيما تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص، وإطلاق أنشطة الدعم المباشر للقطاع الخاص (الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المناطق الصناعية، مراكز تطوير الأعمال، حاضنات الأعمال، سلاسل القيمة وعناقيد التجهيز)، وتشريع و / أو تعديل القوانين والأنظمة الرئيسية، وتنفيذ حملات توعية عامة لإطلاع المواطنين على التغييرات الإيجابية المتوخاة في بيئة الأعمال .

وبحسب ما اشارت اليه الاستراتيجية في المرحلة الأولى، من المتوقع أن يحقق القطاع الخاص نموا متواضعا ليسهم في عام 2017 بنحو 35 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب 30,5 % عام 2012 ويوفر فرص عمل بدوام كامل لنحو 30 % من القوة العاملة مقارنة ب 25 % عام 2008 وأن تتخفف البطالة من معدل 11 % في عام 2011 إلى معدل 6 % الذي تستهدفه خطة التنمية الوطنية 2017 - 2013 ، لاسيما بين النساء والشباب. اذ تتضمن إستراتيجية تطوير القطاع الخاص خطة تنفيذية أولية للمرحلة الأولى تتكون من 21 نشاطا. وتقدر كلفة تنفيذ أنشطة المرحلة الأولى بنحو 447 مليار دينار، نحو 67 % منه 300 مليار دينار سيوجه نحو توفير منح وقروض ميسرة وضمانات قروض وحوافز متنوعة للقطاع الخاص.

المرحلة الثانية 2022 - 2018

تستثمر النجاحات المنحققة في المرحلة الأولى، بتنفيذ وتفعيل كل أنشطة الدعم المباشر .وستؤدي هذه إلى توسع القطاع الخاص، حجما ونشاطا، ليوفر نحو 45 % من الناتج القومي الإجمالي ونحو 35 % من فرص التشغيل، وأن ينخفض معدل البطالة إلى أقل من 6 % .في الوقت نفسه، سيكون هنالك تحسن جوهري في بيئة الأعمال، ومناخ الإستثمار وترتيب العراق في تقارير ممارسة الأعمال السنوية التي يصدرها البنك الدولي. وبحلول عام 2022 ستكون إعادة هيكلة كل الشركات العامة قد أنجزت وأدخلت في شراكات تكاملية مع القطاع الخاص عبر سلاسل قيمة وعناقيد تجهيز .

المرحلة الثالثة 2030 - 2022

في أثناء المرحلة الثالثة، ستنتقل الحكومة تدريجيا إلى القطاع الخاص قيادة تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص . وسيكون هنالك نمو سريع في القطاع الخاص، محققا، بحلول عام 2030 ، مساهمة لا تقل عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي و 50 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وموفرا ما لا يقل 55 % من فرص التشغيل للقوة العاملة في حين سيستقر معدل البطالة عند 4 % أو أقل . وبحلول عام 2030 أيضاً، ستكون رؤية استراتيجية تطوير القطاع الخاص قد تحققت، وسيكون للقطاع خاص حيوي ومزدهر، مبادر محلياً، ومنافس إقليمياً، ومتكامل عالمياً، بهدف تحقيق التنوع الإقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص العمل.

وبالرغم من اهمية الاهداف المعلنة للمراحل الثلاث الا انها تفتقد الى الاليات والوسائل والاجراءات الفعلية ولم تأخذ بنظر الاعتبار التمويل الحكومي اللازم الذي سيمكن من تنمية وتطوير هذه المشاريع ولم تعمل على دراسة اهم

السياسات التي ينبغي وضعها على المستوى التجاري والصناعي والزراعي ومن دراسة اهم التحديات الخارجية التي يتعرض لها النشاط الخاص بسبب حالة الانكشاف التجاري بالاضافة الى بيئة الأعمال في العراق فمنذ عام 2004 تصدر مجموعة البنك الدولي سنويا تقرير ممارسة الأعمال الذي يهدف إلى قياس الأعباء التي توقعها أنظمة الأعمال على الشركات بحيث أصبح التقرير أحد المنتجات المعرفية الرائدة في مجموعة البنك الدولي في مجال تنمية القطاع الخاص (18) ، ويعود له الفضل بتحفيز تصميم العديد من الإصلاحات التنظيمية في البلدان النامية . ويقدم التقرير تحليلاً مفصلاً للتكاليف والمتطلبات والإجراءات التي يخضع لها أي نوع معين من الشركات الخاصة في جميع البلدان، ومن ثم، يضع تصنيفات لكل بلد . حيث بدأ إدراج العراق في تقرير ممارسة الأعمال عام 2007 ومنذ ذلك الحين، صنف العراق بين المراتب الدنيا الجدول 1- في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي صدر في 29 تشرين الأول 2013 .

الجدول 1 - ترتيب العراق في تقارير ممارسة الأعمال 2007 - 2014

السنة	ترتيب العراق بين الدول
2007	140
2008	141
2009	146
2010	150
2011	166
2012	164
2013	165
2014	151

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2014 الصادر عن البنك الدولي للتنمية والتعمير.

على وفق ماسبق يتطلب البحث عن برامج لتفعيل وتطوير النشاط الخاص تاخذ في الاعتبار :

1. تفعيل دور مكاتب التشغيل وخدمات البحث عن عمل والتي ثبتت نجاعتها من خلال التجارب الدولية في تقريب جانبي العرض والطلب في سوق العمل . وتمثل مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات التشغيل خطوة هامة نحو تحسين كفاءة تقديم هذه الخدمات وتلافي النقص الكبير والبطئ في إنشاء قواعد معلومات مستحدثة عن سوق العمل .
2. هناك أيضاً حاجة ملحة لتطوير التدريب والتعليم المهني واتخاذ الخطوات اللازمة لاحداث التغيير لهذا النوع من التعليم سيما من خلال إدراج مكونات من التعليم المهني ضمن التعليم العام ، والعمل على مساهمة القطاع الخاص في تصميم المناهج وتمويل برامج التدريب المهني ، وتقوية الارتباط بين المهارات المكتسبة والتوظيف خاصة في القطاع الخاص . ونظراً لتكامل مختلف مكونات برامج التشغيل، هناك ضرورة للتنسيق بين هذه المكونات لتلافي بعض الآثار السلبية الممكنة على حوافز وسلوكيات الباحثين عن عمل وأرباب العمل، وتجنب التداخل بين أهداف وأدوار المؤسسات القائمة على تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التشغيل ، والعمل على التقييم المستمر لهذه البرامج لضمان تحقيق الأهداف .

3 . كما ان انخفاض وتذبذب إيرادات النفط والمعونات الدولية مع إتباع سياسات تحريرية وتقليص سياسات الدعم وتحرير التجارة والأسواق، ومع توقف القطاع العام عن الاستمرار في القيام بدور الملجأ الأخير لتوظيف القوى العاملة، فإن مواجهة تحدي التشغيل يتطلب القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة . وعليه ان تحقيق نمو مستدام وزيادة فرص التشغيل يحتاج إلى نمط جديد للتنمية يقوم على تحولات جوهرية متمثلة في تفعيل دور القطاع الخاص ، والتحول من اقتصاد أحادي الموارد إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرارا. وتتطلب هذه التحولات بدورها تحسين البيئة المؤسسية وأسلوب إدارة التنمية ، بالإضافة إلى قيام عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة وبين مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات الاقتصادية، هناك حاجة إلى تنفيذ إصلاحات هامة أخرى، من بينها اصلاح المنظومة التعليمية لتتلاقى مع المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل الحديثة .

4 . ولعل ما يبرر إيجاد حلول سريعة للنهوض بالتشغيل سيما من خلال التدخل المباشر في أسواق العمل، هو محدودية أثر الإصلاحات الاقتصادية التي نفذها العراق على إمكانيات التوظيف، حيث تزايدت معدلات البطالة كما أن استجابة القطاع الخاص لعمليات الإصلاح الاقتصادي في مجال التشغيل كانت دون المستوى المتوقع نتيجة لعدة عوامل أهمها : -

- عدم ملائمة بيئة الأعمال الاستثمارية
- وجود حوافز مادية وعينية في القطاع العام يصعب على القطاع الخاص أن يضاهيها
- عدم التكافؤ بين اختصاصات ومهارات الخريجين من المنظومة التعليمية ومتطلبات العمل في القطاع الخاص.

ويمكن ان يأخذ التدخل المباشر في أسواق العمل أشكالا متعددة، ويتمثل في اتخاذ مجموعة من السياسات التي ترمي إلى تسهيل إدماج الباحثين عن عمل في سوق العمل، بالإضافة إلى إدارة مخاطر هذه السوق من خلال توفير دخل في فترات البطالة أو التوقف عن العمل . وتتقسم هذه السياسات إلى ما يسمى سياسات سوق العمل النشطة والسياسات غير النشطة . لتشمل السياسات النشطة تقديم دعم الأجور والتوظيف ، والتدريب وإعادة تدريب المسرحين من العمل خصوصا من القطاع الخاص ، وبرامج التوظيف المباشر واستحداث المشاريع وتقديم خدمات البحث عن عمل . بينما تشمل السياسات غير النشطة تقديم إعانات وتأمين البطالة والتقاعد المبكر . وبالإضافة إلى مساهمتها في معالجة بعض الاختلالات المرتبطة بالتشغيل وسوق العمل، فإن هذه السياسات يمكن أن تساهم بشكل ملحوظ في التخفيف من البطالة، خاصة إذا ما تم تصميمها ومتابعتها وإدارتها بشكل جيد.

5 . القضاء على عوائق التشغيل والمشاركة في سوق العمل وذلك من خلال :

- ترشيد المنح والدعم المقدم للعاطلين من خلال تقصير مددها وتحديد سقف لهذا الدعم، بالإضافة إلى ربطه بالمساعي الجدية للعاطلين في البحث عن عمل.
- تحسين إدارة خدمات التشغيل في القطاع العام والبحث جدياً في خيار اللجوء إلى مكاتب التوظيف الخاصة كوسيلة لتعزيز أداء خدمات التشغيل.

- تجنب التشريعات التي تحدد الأجر الأدنى عند مستويات عالية، وتشجيع اتفاقات عمل مرنة من شأنها أن تحفز الطلب على التشغيل.
- التخفيف من أثر القوانين الصارمة الساعية لحماية الوظائف والتي تميل إلى تفضيل العاملين الحاليين على حساب طالبي العمل الجدد الذين يجبرون في أغلب الأحيان على القبول باتفاقات عمل مؤقتة، والتي تؤدي إلى أسواق تشغيل مزدوجة وغير فعّالة، وإلى تخفيض قابلية تشغيل العمال المؤقتين خاصة أولئك الذين عانوا من البطالة لفترة طويلة.
- جعل تعويضات الفصل من العمل والتدابير القانونية في حال تسريح العمال معقولة وضمن نطاق التوقعات. وتتمثل أحد الخيارات المطروحة في هذا الإطار في فتح حساب توفير للبطالة يمول من المساهمات المنتظمة لأصحاب العمل، ويمكن للعمال الاستفادة منه في حال توقفهم عن العمل .
- إدخال المزيد من المنافسة على أسواق السلع والخدمات بغرض تحسين سير سوق العمل، حيث أن إزالة العوائق القائمة في هذه الأسواق قد تولد الديناميكية الضرورية لتحفيز الطلب على التشغيل، علماً أنّ نجاح هذه العملية مرتبط باعتماد تدابير تهدف إلى تسهيل حصول قطاع الأعمال على القروض من جهة، وإلى خفض تكلفة الأعمال وبخاصة تكلفة تأسيس الشركات الجديدة .
- تحسين النفاذ إلى البرامج التدريبية، والرفع من نوعيتها، وتنويع مصادر تمويل هذه البرامج لا سيما من خلال إجراءات التمويل المشتركة، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل وتصميم وتنفيذ هذه البرامج.
- زيادة قابلية تشغيل المجموعات المهمشة، وتتضمن الإجراءات الآتية :
 - ✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين ظروف توظيف المجموعات المهمشة، مثل كبار السن والنساء والمتسربين من المدارس.
 - ✓ إصلاح أنظمة التقاعد التي تشجع الأفراد على الانسحاب المبكر من سوق العمل، وتعديل التشريعات التي تفرض ضرائب باهظة على الدخل الثاني في الأسرة أو تضع حداً لاتفاقات العمل المرنة، والتي لا تشجع المرأة على المشاركة في القوى العاملة.
 - ✓ تخفيض معدلات البطالة لدى الأقل مهارة ولدى الأفراد الذين تروا المدرسة مبكراً، من خلال رفع مستوى التعليم الأدنى المطلوب من أجل العمل، بما في ذلك التعليم والتدريب الفني.
 - ✓ توسيع تنفيذ سياسات سوق العمل لتشمل المناطق الريفية والعاملين في القطاع غير النظامي.
- ضرورة تكامل وتنسيق السياسات : ويقصد بذلك زيادة التفاعل ما بين المؤسسات والسياسات من أجل تحقيق نتائج أفضل على صعيد سوق العمل . فسياسات سوق العمل النشطة مثل خطط التدريب والبحث عن عمل قد لا تكون فعّالة بوجود سياسات غير نشطة مثل المنح السخية للبطالة والتعويضات عن الفصل والأحكام الصارمة في مجال الأمن الوظيفي . كما أن اقتران عدم المرونة في الأجور بمعدلات ضرائب مرتفعة على الشركات قد يؤدي إلى نتائج سلبية على التشغيل . ويدل النجاح النسبي لبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه من غير الضروري التضحية بأهداف التوزيع العادل للدخل من أجل تحقيق نتائج أفضل في سوق العمل، حيث يمكن الدمج ما بين المرونة في الأجور، وتقديم المنح للعاطلين عن عمل، وتوفير الأمن الوظيفي للعاملين شريطة إتباع برامج وسياسات تشغيل فاعلة، وضمان المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات.

6 . تبني وتأسيس حاضنات للاعمال .

لمواجهة اعباء تكييف سياسات التحول الاقتصادي في غياب آليات موحدة لتقديم الدعم والتمويل والمعونة الفنية للمشروعات الصغيرة باعتبارها اساس حل ازمة البطالة ، تعتبر حاضنات الأعمال الآلية المناسبة للدعم . ويمكن توضيح الاساس الذي تقوم عليه فكرة انشاء حاضنات للاعمال منها (19) :

(1) عدم قدرة اصحاب الاعمال على التحول من عقلية الفرد إلى عقلية المؤسسة .
(2) المشكلات التمويلية والإستثمارية وتحدد اساسا بالمعوقات القانونية والتنظيمية - وتقدير الإحتياجات التمويلية وتكاليف التمويل والبدائل الإئتمانية المتاحة - مخاطر التعثر بالاضافة الى غياب أو قصور دور المؤسسات الداعمة .

(3) ان أصحاب المشروعات وبخاصة الداخلين الجدد الى سوق العمل ممن لديهم شهادة جامعية ليس لديهم خبرة كافية في التعامل مع السوق وما يتعلق بالبيئة المحيطة بالمشروع .

فالعراق مايزال يعاني من مشكلة تطبيق المعارف والعلوم النظرية الى الواقع العملي ، إذ لا تستجيب نواتج الأنظمة التعليمية على النحو المناسب لطلب سوق العمل . ويفتقر الى مؤسسة او جهة تعليمية او مهنية قادرة على تطوير الأفكار المبتكرة لخلق مشاريع ريادية تخدم المجتمع وتلبي احتياجات السوق بما يتناسب مع مؤهلات المستثمر وإمكانياته المالية. بما يضمن بناء قطاع خاص قادر على المنافسة واستيعاب المتغيرات الاقتصادية الدولية ومفرداتها والالتزام بقواعد اقتصاد السوق .

الامر الذي يتطلب ان تضطلع الجامعات بدور علمي وعملي لتأسيس مركز متخصص يناط به مسؤولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة يدعى بـ (حاضنات الاعمال) لصياغة الحلول المناسبة للمشكلات تتناسب مع البيئة والتحديات المحيطة بالمشروع . والتأكد من احتياجات المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة الخدمات التدريبية لهذه الاحتياجات . فالحاضنات تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عند مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل فهي (منظومة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصال والحركة الضرورية لنجاح مهامها) . وتدار هذه المنظومة من خلال إدارة علمية متخصصة توفر أنواع الدعم اللازم لتاهيل كفاءات العمل وتنمية راس المال البشري. ومنح الشركات الصغيرة القدرة على ظهور أفكار وتصاميم ووظائف جديدة فضلا عن تسهيل تبادل الخبرات والمعارف والأفكار بين المصانع والجامعات والمراكز البحثية بما يعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار (20) .

6 . دعم المشروعات الخاصة المتوقفة عن العمل .

ويمكن ان تتم ذلك من خلال :

❖ الإفصاح والشفافية في القوانين واللوائح المتعلقة بقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل ونشر ذلك مع تفسير الفقرات الواردة في وسائل الإعلام ومن خلال المنظمات الاقتصادية .

❖ الزام القطاع العام لتوفير التغذية المعلوماتية الفنية والتكنولوجية والتسويقية اللازمة لنجاح المشاريع واستخدام منتجاتها لضمان نجاح الجانب التسويقي لها . ومساعدة رجال الاعمال بتحديث المكائن والالات عبر نقل وتوطين التكنولوجيا

- ❖ إعفاءات ضريبية وحوافز التصدير وتوفير الطاقة الكهربائية والوقود من خلال إنشاء مجمعات تجارية وصناعية وخلق بيئة استثمارية مواتية لحفز رجال الأعمال .
- ❖ تحفيز المؤسسات المالية على تغطية جزء من مخاطر المصارف في حالة تعثر تسديد القروض .
- ❖ تطوير أنواع مختارة من السلع التصديرية التي يمكن انتاجها وفقا لمزايا أسعار الصرف التنافسية .
- ❖ الإستفادة من إمتيازات المناطق التجارية الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة ، ومن خلال تخفيض الجمارك على مدخلات وتجهيزات الإنتاج .
- ❖ وضع ضوابط استيرادية وفق مقررات ومبادئ منظمة التجارة العالمية ومنح اجازات استيراد صادرة من الوزارات المختصة تتفق مع الحاجة الفعلية للمواد الاولية و حاجة السوق المحلية للبضائع المستوردة .
- ❖ دراسة وتفعيل قوانين التصنيع وفق اتفاقات منظمة التجارة العالمية والتي تقضي بمنع اغراق الاسواق بالبضائع المستوردة والذي يؤدي الى تدميرالصناعات المحلية وزيادة البطالة والكساد وزيادة التضخم .

7. سياسات الحماية التجارية وخلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص

ان واقع النشاط الخاص في العراق بحاجة الى صورة دولة تتدخل بشكل مقصود كما يجب ان يتحول تركيز التدخل الحكومي من تخطيط المشاريع الى تخطيط السياسات العامة ، ويجب على الخطة ان تعكس استراتيجية للتنمية تشجع التغيير الهيكلي عن طريق تقديم اشارات صحيحة للسوق .

كما يجب على صانعي السياسات ان يصمموا صناعية تركز على مجموعة منتقاة من الصناعات وان تتمتع القطاعات الرئيسية بالدعم الحكومي من اجل حيازة التكنولوجيا والتدريب واعادة الهيكلة والنفاذ الى الاسواق ونشر المعلومات وتقديم القروض باسعار فائدة منخفضة وذلك لتكئينها من النمو والمنافسة داخل السوق المحلية وخارجها .

اما مايتعلق باستراتيجية التصنيع من اجل التصدير ودعم الصادرات فلا بد من انشاء قدرات عرض الصادرات من خلال توفير حماية للصناعات الناشئة تقوم من خلالها بزيادة كفاءتها التقنية وتحسين ميزتها التنافسية . ان الغرض الرئيسي للتدخل في الصناعات الناشئة هو التحول السريع للصناعات المحمية من الانتاج المحلي الى الصادرات مدعوماً بالإرادة السياسية لالغاء الحماية تدريجياً عن الصناعات المتقاعسة اذ ان مدة الحماية الطويلة تكون مرتفعة للمحافظة على الارباح المرتفعة الاصطناعية للشركات المحمية والتكاليف الاعلى للمدخلات المستوردة.

فضلا عن ان مجريات الواقع تفرض مجموعة من الادوات التي يمكن لمتخذ القرار اتباعها لرسم سياسة تجارية على خلفية اهداف اجتماعية واقتصادية محددة مسبقا وفيما يلي عرضا موجزا لاهم هذه الادوات.

اولا: التعرفة الجمركية (Tariffs) وهي بمثابة ضريبة تفرض على السلعة حين استيرادها. وتقسم الى نوعين يعرف الاول بالتعرفة المحددة (SPECIFIC TARRIFS) وهي عبارة عن مبلغ ثابت يستوفى عن كل وحدة من وحدات السلعة المستوردة. اما الثاني فهو التعرفة حسب القيمة وهو عبارة عن ضريبة تفرض كنسبة من قيمة البضاعة المستوردة. وفي كلتا الحالتين فان التعرفة تؤدي الى رفع كلفة البضاعة المستوردة الى السوق المحلي. وتعد التعرفة من اقدم السياسات التجارية وتحقق دخلا للحكومة.

ثانيا: اعانات التصدير (Export Subsidies) وهي عبارة عن منحة تقدم الى منشآت الاعمال او من يقوم بتصدير بضاعة الى الخارج .

ثالثا: حصص الاستيراد (Import Quotas) وهو عبارة عن تحديد كمي مباشر على استيراد سلع معينة حيث يتم السيطرة على هذه الحصص من خلال اجازات الاستيراد التي تمنح لاشخاص او منشآت مستوردة للسلعة. يمكن القول ان تبني استراتيجية مقترحة تضمن الحماية التجارية والصناعية اللازمة للصناعة العراقية الناشئة والحديثة ومنع الاغراق ضمان اكيد للوصول للنمط الحديث في التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الابداعية والمشروعات ذات النمو السريع والقيمة المضافة العالية وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية .

المصادر المستخدمة بحسب ورودها في البحث :

- (1) جمهورية العراق مجلس الوزراء هيئة المستشارين إستراتيجية تطوير القطاع الخاص 2013- 2030 . ص6
- (2) المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - مديرية الإحصاء الصناعي - تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2003 ص2 .
- (3) أم.د.نائر محمود رشيد استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 16 العدد 5 ، 2010.
- (4) المرجع السابق ص15 .
- (5) للمزيد من الاطلاع ينظر في ذلك :
-عبد العزيز مخيمر وأحمد عبد الفتاح ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2000، ص63.
- (6) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع التركيز الخاص على البطالة ، الامم المتحدة نيويورك 200، ص1.
- (7) هاشم محمد العركوب ، الاقتصاد الغير الرسمي في بلدان الجوار العراقي ، نشرة متابعات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد الثاني حزيران 2011 .
- (8) أ.م.د. نائر محمود رشيد، م.م.احمد كامل ، التنافسية الجديدة واعادة هيكلة سوق العمل العراقية ، مجلة الادارة والاقتصاد العدد82 ، 2010.
- (9) للمزيد من التفاصيل ينظر :
- د. فارس كريم بريهي ، اشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق ، دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2009.
- (10) للمزيد من الاطلاع ينظر:
- وجدان عبد الامير ، المشروع الاستراتيجي (التعليم في العراق) ، التحديات التي تواجه النظم التربوية ، كلية التربية الاساسية،الجامعة المستنصرية،بيت الحكمة ،2011.
- وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني ، انموذج حاكمية التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق.
- (11) للمزيد ينظر :
-نصرت المدرس ، الاعداد المهني في المانيا ، غرفة التجارة والصناعة العربية والالمانية ،1990 .

- (12) الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق ، ص 32 .
- (13) طارق علي واخرون ، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، 2003 .
- (14) وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني ، الشؤون العلمية والمهنية ، تقرير عن اساليب التدريب والتعليم المهني في دول مختارة ، 2000 .
- (15) إسكوا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة إسكو 1999-2000 ، الجزء الثاني ، الامم المتحدة ، نيويورك.
- (16) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى (من اجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكوا) ، . الامم المتحدة ، نيويورك ، 2001.
- (17) استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2013-2030 ، جمهورية العراق- مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين، ص10 .
- (18) تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2014 الصادر عن البنك الدولي للتنمية والتعمير.
- (19) هلال ادريس مجيد و معن ثابت ، (دور حاضانات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ' ابريل 2006 .
- (20) للمزيد ينظر :
-محمد صالح الحناوي واخرون ، حاضانات الاعمال ، الدار الجامعية -الاسكندرية ، 2001، ص17 .
- حاضانات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية - المنظمة الإسلامية للعلوم والتربية والثقافة - إنترنت ، الجزيرة نت . الصفحة الرئيسية..
- (21) محمد العليج ، مجلة التنمية الصناعية العربية العدد 38 ، ك2 2000 ، ص86 .